



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

المهنية

AL-MEHANEYA

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



إفنتاحية العدد:
إطار موحد
للمعايير المحاسبية

أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية والدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة

AL-MEHANEYA

المهنية

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



إفتتاحية العدد

إطار موحد للمعايير المحاسبية

تتجه الأنظار على المستويات الدولية والإقليمية لضرورة تبني إطار موحد من المعايير المحاسبية يحقق توافقاً محاسبياً دولياً من أجل ضبط الممارسات المحاسبية المتباينة مع مراعاة.

وتكمن أهمية هذا التوجه في تحقيق قدر من المرونة عند التطبيق العملي ، بهدف تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة وإمدادهم بتقارير مالية على مستوى عال من الافصاح والشفافية بما يعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، وكذلك جعل القوائم المالية قابلة للمقارنة والتوحيد على المستويين المحلي والدولي.

ويأتي هذا التوجه ، في ظل ما تشهده بيئة الأعمال الدولية في الآونة الأخيرة العديد من التغييرات ، كان من أهمها العولمة وانتشار الشركات الدولية في ظل اتفاقية التجارة العالمية وحرية انتقال رؤوس الأموال على المستوى الدولي، وقد شكل ذلك تحدياً أمام مهنة المحاسبة لضرورة مواكبة تلك التطورات على المستوى الدولي بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

وتؤدي المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية دوراً هاماً وحيوياً في ترشيد القرارات الاستثمارية المختلفة لمستخدميها.

ولذلك فإنه يجب أن تتمتع المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية التي تصدرها منشآت الأعمال بمستوى عال من الشفافية والتمثيل الصادق حتى تكون ملائمة وتحقق قدر كبير من العدالة في إتاحة معلومات محاسبية دقيقة.

وفي التوقيت المناسب لكافة مستخدميها ونظراً لعدم توافر تلك الخصائص بالمعايير التقليدية والتي أصبحت غير قادرة على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات.

وقد أقيمت العديد من المبادرات التي تسعى إلى توفيق المعايير والممارسات المحاسبية على المستوى الدولي وإيجاد مجموعة واحدة من المعايير والممارسات المحاسبية التي توفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات مالية متجانسة وقابلة للمقارنة ويمكن الاعتماد عليها.

فيصل عبدالمحسن الطبيخ

رئيس مجلس الإدارة

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

6

إسم البحث
أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية
والدولية على تحسين جودة المعلومات
المحاسبية في الأسواق الناشئة

AL-MEHANEYA
المهنية

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

The Editor - in - Cheif

فيصل عبدالمحسن الطبيخ

Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

مدير التحرير

Editing Manager

طارق سليمان الكندري

Tareq Sulaiman Al-Kandari

هيئة التحرير

The Board of Editors

راشد عوض الهطلاني

Rashid Awad Al Hatlani

صباح مبارك الجلاوي

Sabah Mubarak Al-Jalawi

عبدالله سليمان الكندري

Abdullah Sulaiman Al-Kandari

ضاري علي الهاجري

Dhari Ali Al-Hajri

علي بدر الوزان

Ali Bader Al-Wazan

عبدالله مروان العيسى

Abdullah Marawan Al-Aisa

عبد الوهاب مشاري الفارس

Abdullwahab Mishari Al-Faris

فهد مطلق العازمي

Fahed Motlaq Al-Azmi

@kw_aaa

@kw_aaa

info@kwaaa.org

www.kwaaa.org

+965 24849799 - 24841662

+965 24836012

+965 51700060

AL-MEHANEYA

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

Periodical - A Specialized in the Publication of Research Faculty Members at the Universities and Academic Colleges, Published By Kuwait Accountants & Auditors Association.

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

فيصل عبد المحسن الطيبخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
أمين السر General Secretary

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
أمين الصندوق Treasurer

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi
عضو مجلس الإدارة Board Member

Correspondence:

Should be addressed to: The Editor - in -
Chief of Al-Mehaneya, P.O. Box 22472
Safat - 13085 - State of Kuwait, Cable:
Al-Murajaa - State of Kuwait
Fax: 00965 24836012
Tel.: 24841662 - 00965 24849799

المراسلات :
ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المهنية»
ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 0096 24849799 - 24841662

Advertisements:

Agreements in this regard should be
made with the Management of Kuwait
Accountants and Auditors Association.
P.O. Box 22472, Safat 13085 - State of Kuwait,
Fax: 00965 24836012
Tel.: 24841662 - 00965 24849799

الإعلانات :
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية ص.ب: 22472 الصفاة
الرمز البريدي 13085 دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
00965 24836012 فاكس :
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Subscriptions:

Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.
Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency
for Individuals.
Non Arab
- 80 \$ for Companies.
The Subscription fees Include Maile Charges,
& Requests Should be Addressed to the
Editor - in - Chief of Al-Mehaneya Magazine.

الإشتراكات :
دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنائير كويتية للأفراد.
- 8 دنائير كويتية للمؤسسات.
الدول العربية:
- 10 دنائير كويتية أو ما يعادلها بالعملة
المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة
المحلية للمؤسسات.
الدول الأجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل
الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة
المهنية.

Price of one copy:

- 500 Fils for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the
equivalent in local currency plus airmail
charges.
- Other countries: \$ 5 plus airmail charges.

سعر النسخة :
- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي
واحد أو ما يعادلها بالعملة المحلية مضافاً إليه
أجور البريد.
- بقية دول العالم: 5 دولارات أمريكية مضافاً
إليها أجور البريد.

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي بحث تتلقاه للنشر والأبحاث، والدراسات المنشورة في المجلة تعرب عن رأي أصحابها ولا تعرب بالضرورة عن رأي الجمعية.

أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية والدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى الأسواق الناشئة

(دراسة ميدانية)

أ.د/ سليمان محمد مصطفى
أستاذ المحاسبة المالية ونائب رئيس جامعة بنها
لشئون التعليم والطلاب السابق

د/سامح محمد أمين النجار
مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بنها



ملخص البحث

استهدفت الدراسة توضيح أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية والدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى الأسواق الناشئة، وحتى يتم تحقيق ذلك الهدف قام الباحث باستقراء الدراسات السابقة فى مجال البحث وفى ضوء ذلك تم تناول مفهوم التوفيق وأهميته ودوره فى تحسين جودة التقرير المالى بالأسواق الناشئة والذي بدوره يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية مما يكون له بالغ الأثر على توفير المعلومات الملائمة لمستخدمى تلك القوائم من المستثمرين الحاليين والمرقبين فى ترشيد القرارات الاستثمارية المختلفة وىنعكس ذلك على تحسن مؤشرات الأداء المالى وتنشيط الأوراق المالية المتداولة بالبورصة بالأسواق الناشئة وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية، وقد أوصت الدراسة بضرورة المتابعة المستمرة للاصدارات الحديثة للمعايير الدولية وتعديل المعايير المحلية لتتوافق مع المعايير الدولية بهدف توحيد لغة التقرير المالى على المستوى الدولى.

مقدمة

شهدت بيئة الأعمال الدولية فى الآونة الأخيرة العديد من التغييرات كان من أهمها العولمة وانتشار الشركات الدولية فى ظل اتفاقية التجارة العالمية وحرية انتقال رؤوس الأموال على المستوى الدولي، وقد شكل ذلك تحدياً أمام مهنة المحاسبة لضرورة مواكبة تلك التطورات على المستوى الدولي بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، وفي ضوء ذلك فقد اتجهت الأنظار إلى ضرورة تبني إطار موحد من المعايير المحاسبية يحقق توافقاً محاسبياً دولياً من أجل ضبط الممارسات المحاسبية المتباينة مع مراعاة وجود قدر من المرونة عند التطبيق العملي بهدف تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة وإعدادهم بتقارير مالية على مستوى عال من الإفصاح والشفافية بما يعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، وكذلك جعل القوائم المالية قابلة للمقارنة والتوحيد على المستويين المحلي والدولي.

مشكلة البحث

تلعب المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية دوراً هاماً وحيوياً في ترشيد القرارات الاستثمارية المختلفة لمستخدميها، ولذلك فإنه يجب أن تتمتع المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية التي تصدرها منشآت الأعمال بمستوى عال من الشفافية والتمثيل الصادق حتى تكون ملائمة وتحقق قدر كبير من العدالة في إتاحة معلومات محاسبية دقيقة وفي التوقيت المناسب لكافة مستخدميها ونظراً

لعدم توافر تلك الخصائص بالمعايير التقليدية والتي أصبحت غير قادرة على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات حيث أتاحت المجال للتلاعب بالبيانات من خلال الخيارات ووجود بدائل للقياس المحاسبي فضلاً عن التعقيد وعدم الوضوح المتعلق بالتفسيرات والإرشادات المرتبطة بتطبيق المعايير وتماشياً مع الواقع العملي والحاجة المتزايدة إلى تكييف المحاسبة مع متطلبات العولمة ومع المتطلبات الجديدة لمتخذي القرارات فقد أقيمت العديد من المبادرات التي تسعى إلى توفيق المعايير والممارسات المحاسبية على المستوى الدولي وإيجاد مجموعة واحدة من المعايير والممارسات المحاسبية التي توفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات مالية متجانسة وقابلة للمقارنة ويمكن الاعتماد عليها (Ashraf et al. 2017) ويعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من أبرز المنظمات والهيئات المهنية التي قامت بالعديد من المحاولات الرائدة في مجال التوفيق المحاسبي الدولي من خلال إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات المرتبطة بها وصولاً إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS التي حققت انتشاراً واسعاً ولاقت قبولاً على المستوى الدولي بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة نتيجة لما لها من تأثير هام في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومساهمتها في تحسين جودة القوائم والتقارير المالية. باستقراء الدراسات السابقة التي تناولت أثر تبني المعايير الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية نجد أن هناك بعدين رئيسيين تم تناول ذلك الأثر من خلالهما وهما:

البعد الأول: على مستوى الوحدة (المنشأة)

ويتمثل ذلك فى قدرة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالى على تلبية احتياجات مستخدمى تلك القوائم من المعلومات الملائمة فى ترشيد قراراتهم الاقتصادية المختلفة ويتم ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات تمثل فى مجملها مؤشراً لجودة المحاسبة وعملية التقرير المالى.

البعد الثانى: على مستوى سوق الأوراق المالية (الاصدار أو التداول)

ويتمثل ذلك فى قدرة المعلومات المحاسبية فى تنشيط سوق الأوراق المالية المتداولة بالبورصة من خلال امداد المستثمرين بكافة المعلومات الملائمة وإحداث تأثير جوهري فى قراراتهم الاستثمارية وجذب مزيد من المستثمرين الجدد.

وبناءً على ماسبق فإن المشكلة الرئيسية للبحث تتمثل فى تحديد أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية والدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى الأسواق الناشئة، ويمكن للباحث تحليل وبلورة تلك المشكلة الرئيسية من خلال صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

ما هى أهمية التوفيق بين المعايير المحلية والدولية ومعوقات تبنى تلك المعايير بالأسواق الناشئة؟

ما هو أثر التوفيق بين المعايير المحلية والدولية على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحسين جودة المحتوى الإخباري للقوائم والتقارير المالية؟

ما هو أثر التوفيق المحاسبى بين المعايير المحلية والدولية على جذب الاستثمارات الأجنبية وترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين الحاليين والمرقبين؟

ما هو أثر التوفيق المحاسبى بين المعايير المحلية والدولية على تنشيط الأوراق المالية المتداولة بالبورصة بالأسواق الناشئة؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث فى دراسة أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية والدولية للتقرير المالى على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى الأسواق الناشئة.

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف يقوم الباحث بتحقيق عدد من الأهداف الفرعية التالية :

توضيح أهمية التوفيق بين المعايير المحلية والدولية كأداة لتحسين جودة التقرير المالى ومعوقات تبنى تلك المعايير بالأسواق الناشئة.

توضيح أثر التوفيق المحاسبى بين المعايير المحلية والدولية على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحسين جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية.

توضيح أثر التوفيق المحاسبى بين المعايير المحلية والدولية على جذب الاستثمارات الأجنبية وترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين الحاليين والمرقبين.

توضيح أثر التوفيق المحاسبى بين المعايير المحلية والدولية على تنشيط الأوراق المالية المتداولة بالبورصة بالأسواق الناشئة.

إجراء دراسة ميدانية على عينة من بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى وأعضاء هيئة التدريس لاختبار فروض الدراسة ومدى تطابق الجانب النظري مع الممارسة العملية.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله والتي تتبلور من خلال بعدين وهما:

البعد الأول : الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في تقديم تحليلاً نظرياً لدور التوفيق بين المعايير المحلية والدولية في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية والأثر على ترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وتحسين الأداء المالي وتنشيط الأوراق المالية المتداولة للشركات المقيدة بالبورصة.

البعد الثاني : الأهمية العملية

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة حيث يتناول قضية التوفيق المحاسبي وتبنى المعايير الدولية والتي تمثل أحد الموضوعات الهامة والمجالات البحثية الحديثة في المحاسبة المالية، حيث يعتبر التوافق مع المعايير الدولية أداة لتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الأمر الذي يمكن من اتخاذ القرار الاستثماري الملائم لكافة مستخدمي تلك القوائم وكذلك تنشيط الأوراق المالية المتداولة وتحسين الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

يقتصر البحث على تناول أثر التوفيق مع المعايير الدولية على جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة.

يقتصر البحث على تناول أثر التوفيق مع المعايير الدولية على توفير المعلومات الملائمة للمستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية المناسبة.

يقتصر البحث على تناول أثر التوفيق مع المعايير الدولية على تحسين الأداء المالي وتنشيط

الأوراق المالية للشركات المقيدة بالبورصة.

تنظيم البحث

يمكن تحقيق هدف البحث بشقيه النظري والتطبيقي ومعالجة مشكلته بصورة علمية ومنطقية وذلك على النحو التالي: يتناول القسم الأول الدراسات السابقة المتعلقة بأثر التوفيق المحاسبي مع المعايير الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية واستنباط فروض الدراسة، بينما يتناول القسم الثاني ماهية التوفيق المحاسبي، بينما يتناول القسم الثالث الإطار العلمي لمفهوم جودة المعلومات المحاسبية، بينما يتناول القسم الرابع أثر التوفيق على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط الأسواق المالية، وأخيراً القسم الخامس يتناول الدراسة الميدانية لاختبار فروض الدراسة والتوصل إلى مدى تطابق الجانب النظري مع الممارسة العملية.

القسم الأول

الدراسات السابقة واستنباط فروض الدراسة

الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الدراسات المحاسبية بجودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن التوفيق المحاسبي بين المعايير المحلية والمعايير الدولية، وقد تناولت بعض الدراسات الآثار الاقتصادية الناتجة عن جودة المعلومات المحاسبية مثل الأثر على جذب الاستثمارات الأجنبية وكذلك تنشيط الأسواق المالية، كما تطرقت دراسات أخرى إلى أثر التوفيق المحاسبي على جودة المحاسبة وجودة الربح وجودة معايير المحاسبة على اعتبار أنها تعتبر بمثابة مؤشرات للتعبير عن جودة التقارير المالية، ويمكن للباحث عرض أهم الأدبيات المحاسبية التي تناولت أثر التوفيق المحاسبي على جودة التقارير المالية وذلك على النحو التالي:

جودة القوائم والتقارير المالية استهدفت دراسة (Mohamed Nurul et al. 2016) اختبار دور المعايير الدولية في تحسين جودة القوائم المالية وتخفيض مستوى التباين لدى مستخدمي تلك القوائم المالية نتيجة تطبيق معايير محاسبية بها خيارات محاسبية قد تستخدمها إدارة الشركة في التلاعب بالقوائم المالية وتضليل مستخدميها، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة جوهريّة بين تبني المعايير الدولية وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية كما أنه يجب التوافق مع المعايير الدولية مع الأخذ في الاعتبار التشريعات القانونية والبيئة الاقتصادية وذلك بالقدر الذي يؤدي نحو توحيد لغة التقرير المالي دولياً.

بينما استهدفت دراسة (Kingsley et al. 2016) توضيح أوجه القصور بالمعايير المحلية ودور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في معالجتها وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية وقد توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي في إصدار معايير التقرير المالي الدولية IFRS هو معالجة أوجه القصور بالمعايير المحاسبية التقليدية بما يسمح بالتلاعب بالبيانات والمعلومات بالقوائم المالية ودورها في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية وقابلية القوائم المالية للمقارنة والتوحيد على المستويين المحلي والدولي.

كما استهدفت دراسة (حسين عزيز ٢٠١٧) تحليل أهمية التوافق مع متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير الدولية ودوره في تحسين جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية وتحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية التوافق المحاسبي والتي أصبحت محور اهتمام في الوقت الحالي وضرورة تطوير المعايير المحاسبية وتكييفها بما

دراسات اهتمت بأهمية تبني المعايير الدولية كمدخل لتحقيق التوافق على المستوى الدولي استهدفت دراسة (Khaldoon Al-Htaybat 2017) عدم ملاءمة المعايير المحلية الأردنية وتوضيح أهمية التوفيق مع المعايير الدولية بهدف تحسين جودة التقرير المالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التوفيق بين المعايير الدولية والأردنية يؤدي إلى تحسين جودة القوائم والتقارير المالية وذلك من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية للقوائم المالية وزيادة كفاءة سوق المال من خلال تنشيط الأسهم المتداولة بالبورصة وتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية.

كما تناولت دراسة (Ashraf El-Bakry et al. 2017) توضيح أهمية تبني المعايير الدولية في تحسين جودة التقرير المالي وتوضيح دورها في تخفيض حدة التباين بين المعايير المطبقة على مستوى الدول والتوجه نحو توحيد أساليب القياس والإفصاح بغرض جعل القوائم المالية أكثر ملاءمة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي وقد توصلت الدراسة إلى أن التوفيق المحاسبي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز الخصائص النوعية لها بما يلبي احتياجات كافة مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الملائمة لأغراض ترشيد القرارات الاستثمارية المختلفة.

بينما استهدفت دراسة (ربيع سالم 2017) التعرف على مدى مدى حاجة المعايير المحاسبية الحالية المطبقة بليبيا إلى التطوير من خلال تبني المعايير الدولية في سبيل تحسين جودة القوائم والتقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التوافق المحاسبي يؤدي إلى الحد من اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول ومن ثم إمكانية توحيد القوائم المالية على المستوى الدولي وزيادة قابليتها للمقارنة وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

دراسات اهتمت بأثر التوفيق المحاسبي على

الاستثمارات الأجنبية وتنشيط أسواق المال ، بناءً على ما توفره القوائم المالية من معلومات محاسبية ذات مستوى عال من الدقة والمصدقية والموضوعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود إطار موحد من المعايير له أثر كبير على تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتي تعتبر حجر الأساس والذي يعتمد عليه كافة الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة في ترشيد قراراتهم الاستثمارية المختلفة.

دراسات اهتمت بأثر التوفيق على تنشيط الأوراق المالية للشركات المقيدة بالبورصة استهدفت دراسة (Chen et al. 2015) توضيح دور المعايير الدولية في رفع مستوى وكفاءة الأداء بالبورصات العالمية وتنشيط الأوراق المالية المتداولة ببورصة الأوراق المالية وقد توصلت الدراسة إلى أنه في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال وتعدد أشكال الشركات مثل الشركات الدولية أصبح هناك حاجة كبيرة للتوفيق المحاسبي مع المعايير الدولية حيث أن انخفاض درجة المصدقية بالقوائم المالية يؤثر سلباً على المستثمرين الحاليين والمرتقبين، كما أن هناك علاقة قوية بين التوفيق مع المعايير الدولية وتنشيط أسواق الأوراق المالية وكذلك قرارات المستثمرين في الأوراق المالية المتداولة ببورصة الأوراق المالية.

بينما استهدفت دراسة (مجدي مليجي 2014) اختبار أثر تبني المعايير الدولية على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة، وتحسين جودة القوائم المالية في ظل استخدام القيمة العادلة وأثر ذلك على ترشيد القرارات الاستثمارية لمستخدمي تلك القوائم وقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد توجد علاقة جوهريّة بين تبني المعايير الدولية وجودة المعلومات المحاسبية مما يؤثر على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة وتنشيط الأوراق المالية المتداولة بها.

كما استهدفت دراسة (عصام الطويل 2015)

يتلاءم والمستوى الدولي من خلال تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي بدورها تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية.

دراسات اهتمت بأثر التوفيق المحاسبي على جذب الاستثمارات الأجنبية وترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين

استهدفت دراسة (Shigufta 2016) تقييم تجارب الدول النامية والتي تبنت المعايير الدولية وتم التوفيق أو التكيف المحاسبي معها بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية وقد توصلت الدراسة إلى عدم ملاءمة المعايير المحلية لمستخدمي القوائم والتقارير المالية نظراً لوجود العديد من أوجه القصور بها وكذلك فتح المجال للتلاعب بالبيانات نتيجة الخيارات المحاسبية الموجودة بها، كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق المعايير الدولية بالدول النامية ولكن مع تكييفها بما يلائم ظروفها حتى لا تحدث فجوة في التطبيق العملي من أجل تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

بينما استهدفت دراسة (سامي غنيمي 2015) توضيح حتمية التوفيق المحاسبي في ضوء الحاجة الملحة لتطوير مهنة المحاسبة على المستوى الدولي، وقد توصلت الدراسة إلى عدم ملاءمة القوائم المالية المعدة طبقاً للمعايير المحاسبية الحالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وكذلك عدم قابلية تلك القوائم للمقارنة نظراً لتباين الممارسات المحاسبية بين الدول ولذلك فإنه لا بد من تبني المعايير الدولية بالدول النامية لتحسين جودة القوائم المالية وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الأداء المالي بسوق الأوراق المالية.

كما استهدفت دراسة (Nobes C. 2014) توضيح الدور الهام الذي تلعبه المعايير الدولية في نمو اقتصاديات الدول من خلال تشجيع جذب

الالتزام بإنتاج قوائم مالية تتوافر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالاطار الفكري بالمشروع المشترك مما يؤثر في ترشيد قرارات المستثمرين في الأوراق المالية للشركات المقيدة بالبورصة.

محاولة وضع إطار مقترح للتوفيق مع المعايير الدولية في بيئة الأعمال الفلسطينية بهدف ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة الأوراق المالية الفلسطينية وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة التوفيق مع المعايير الدولية من أجل تحسين جودة القوائم والتقارير المالية في ضوء



فروض البحث

وتنشيط الأوراق المالية المتداولة للشركات المقيدة بالبورصة.

القسم الثاني

ماهية التوفيق بين المعايير المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية

حققت المعايير المحاسبية الدولية انتشاراً ضخماً ليطم تطبيقها في العديد من دول العالم ومن هنا برزت أهمية الحاجة للتوفيق المحاسبى الدولي من أجل ضبط الممارسات المحاسبية بهدف تحسين جودة القوائم والتقارير المالية خاصة في ظل تشابك العلاقات بين الأسواق المالية الدولية واعتماد تلك الأسواق بشكل أساسي على ما تقدمه تلك المنشآت من معلومات مالية بالقوائم المالية لها من

في ضوء الدراسات السابقة ولأغراض تحقيق هدف البحث والتوصل لأثر التوفيق بين المعايير المحلية والدولية على جودة المعلومات المحاسبية بالأسواق الناشئة يمكن صياغة الفروض التالية:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوفيق للمعايير المحلية مع المعايير الدولية وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوفيق للمعايير المحلية مع المعايير الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوفيق للمعايير المحلية مع المعايير الدولية

أجل ترشيد القرارات الاستثمارية واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن تناول التوفيق المحاسبي بشئ من التوضيح وذلك من خلال النقاط التالية :

1- التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية:

ترجع البداية الحقيقية لمعايير المحاسبة الدولية إلى سنة 1973 حيث تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بموجب اتفاق بين المنظمات والهيئات المهنية في عشر دول وهي استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، إيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية وقد تم تشكيل مجلس إدارة اللجنة من ممثلين من الهيئات والمنظمات المهنية لتلك الدول (Emmanuel T. et al. 2015).

وعلى الرغم من تأسيس كل من IASB، FASB في نفس العام إلا أن الهدف من تأسيس IASB ليس هو خلق كيان محاسبي منافس لمجلس المعايير الأمريكي FASB إنما تمثل الهدف من تأسيس تلك الهيئة منذ تأسيسها وحتى إعادة هيكلتها عام 2001 في الآتي (Khaled Samaha et al. 2016): مناقشة المشكلات المحاسبية فيما بين الدول الأعضاء.

طرح أفكار وحلول محاسبية يمكن تطبيقها وإعادة صياغتها في شكل معايير دولية. محاولة التوفيق بين الممارسات المحاسبية المتباينة بين الدول الأعضاء.

العمل على تحقيق الانتشار الواسع للمعايير وإكسابها القبول على المستوى الدولي.

وفي عام 1997 بدأت اللجنة بتطوير المعايير من خلال تشكيل لجنة خاصة لمعالجة موضوع الأدوات المالية والمشتقات المالية وفي عام 1998 قامت أربع دول أوروبية وهي إنجلترا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا بإصدار قوانين وطنية تسمح للشركات الكبرى بها إتباع وتطبيق المعايير

الدولية لأغراض التقرير عن النشاط داخل كل دولة وفي عام 1999 بدأت المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) العمل على مراجعة مجموعة من المعايير للتقرير ومدى إمكانية تطبيقها على المستوى الدولي وترتب على ذلك أن قام وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية السبع بإصدار بياناً حثت فيه على ضرورة تبني ودعم معايير المحاسبة الدولية وفي عام 2000 قامت لجنة بازل التي تهتم بالشؤون المصرفية بإعلان دعمها وقبولها للمعايير المحاسبية الدولية (IASs) وفي نفس العام تم قبول 30 معياراً دولياً من قبل منظمة البورصات الدولية (IOSCO) حيث تم السماح للشركات خارج حدود موطنها الأصلي وفي عام 2001 تم البدء في تجهيز الإعلان عن تأسيس مجلس معايير المحاسبة بهيكله الجديد والعمل على نشر تطبيق المعايير المحاسبية على المستوى الدولي وفي عام 2002 قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تشريع يلزم به الشركات المقيدة بالبورصات الأوروبية ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية IFRS عند إعداد بياناتها المالية الموحدة وأصبح واجب التطبيق عام 2005 على أكثر من 7000 شركة في 38 دولة وبموجب ذلك يتم إحلال المعايير الدولية بدلاً من المعايير الوطنية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بأوروبا (مدثر ابوالخير 2014).

وفي عام 2005 تم انتشار المعايير الدولية لإعداد التقارير لتلقي قبولاً واسعاً في روسيا وأوكرانيا وأصبحت إلزامية في عدد كبير من الدول على مستوى العالم في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا وعدد من الدول العربية مثل مصر والبحرين والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والإمارات فضلاً عن هناك بلداناً عربية أخرى تطبق معايير محاسبية وطنية مماثلة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل العراق والسعودية ودول المغرب العربي.

في عام 2012 تم إصدار قام مجلس معايير

وقد عرف على أنه «الاحتكام إلى مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية التي تتمتع وتلقي قبولاً عاماً على المستوى الدولي بهدف توحيد الممارسات المحاسبية الدولية وإنتاج قوائم مالية ذات جودة وبمستوى عال من الشفافية والمصداقية والقابلة للفهم والمقارنة» (Kingsley 2016).

في ضوء المفاهيم السابقة يتبين لنا أن التوفيق يساعد على ضمان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية من خلال توحيد أسس إعداد وعرض القوائم المالية التي تصدرها المنشآت وتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات الملائمة في ظل التباين بين الممارسات المحاسبية عند إعداد تلك القوائم والتي أصبحت تشكل عائقاً كبيراً أمام جذب الاستثمارات وتدفعها بين الدول فضلاً عن ذلك فإن (Amelio S. 2016).

٣- مبررات التوفيق المحاسبي :

إن الاهتمام المتزايد بعملية التوفيق المحاسبي لم تنشأ من فراغ إنما استجابة لمجموعة من الأسباب أو المبررات والتي تتمثل فيما يلي (سامي غنيمي 2015 Ashraf E. 2017):

ارتفاع معدلات التبادل التجاري الدولي وظهور الشركات الدولية.

تطور أسواق المال الدولية وخفض القيود على حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول.

وجود العديد من المشاكل المتعلقة بالقوائم المالية وصعوبة التوحيد على المستوى الدولي.

تزايد الطلب على المعلومات المالية من جانب المستثمرين على المستوى الدولي لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

المحاسبة الدولية بإصدار ثلاث معايير دولية جديدة واثنتين من معايير المحاسبة الدولية المعدلة وهم IFRS10 IFRS11 IFRS12 الدولي المعدل IAS 27 IAS28 على أن تكون نافذة المفعول من يناير ٢٠١٣. وبعد ذلك تم إصدار IFRS13 IFRS14 IFRS15 IFRS16 IFRS17.

وفي ضوء ما سبق فإن الباحث يرى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية استهدف الآتي :
صياغة معايير محاسبية ذات جودة عالية وقابلة للتطبيق للحد من تباين الممارسات المحاسبية بهدف تلبية احتياجات الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة من مستخدمي القوائم المالية واطدادهم بكافة المعلومات المحاسبية الملائمة لترشيد قراراتهم الاستثمارية المختلفة. تحسين مستوى الإفصاح والشفافية للمعلومات المحاسبية وتحسين جودة القوائم المالية من خلال إلزام المجتمع الدولي بتبني المعايير الدولية للتقرير المالي نتيجة أوجه القصور الشديدة بالمعايير المحلية المطبقة والتي قد تعطي معلومات غير سليمة مما تضلل مستخدميها.

٢- مفهوم التوفيق المحاسبي مع المعايير الدولية :

يمكن توضيح مفهوم التوفيق المحاسبي في ضوء ما تناولته الأدبيات المحاسبية كما يلي:
التوافق يعنى إصدار معايير وطنية إما متوافقة تماماً مع معايير المحاسبة الدولية وذلك بتبنى المعالجات الواردة فى معايير المحاسبة الدولية أو معايير التقرير المالي الدولية مع وجود بعض الإستثناءات، أو مع إستبعاد أو تعديل بعض النصوص الواردة فى المعايير الدولية لتلائم ظروف كل دولة (عادل الميهي 2012).

كما يعنى محاولة تنسيق وتقريب الممارسات والطرق المحاسبية بين الدول المختلفة عند اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المختلفة حتى يسهل مقارنتها وتوحيدها على المستويين المحلى والدولى (ميادة ناجى 2012)

٤- منافع التوفيق المحاسبي :

تتعدد منافع التوفيق المحاسبي ومن أهمها (Flourou A. et al. 2015) مايلي:

قابلية القوائم المالية المعدة في بلدان مختلفة للمقارنة مما يؤدي إلى تعزيز القرارات الاستثمارية والتمويلية وتسهيل فهم القوائم المالية من جانب مستخدميها.

تسهل المعايير الموحدة من عملية توحيد الفروع الأجنبية المنتشرة في مختلف دول العالم وبالتالي توحيد نتائج الأعمال بالقوائم الموحدة. تؤدي المعايير الدولية الموحدة إلى توحيد لغة التقارير المالية على المستوى الدولي ما يسهل عملية إدراج المنشأة وقيدها في البورصات العالمية. تساعد المعايير الدولية الموحدة في زيادة درجة الموثوقية والاعتماد على تلك القوائم المالية والقابلية للمقارنة مما يؤثر بالإيجاب على تدفق الاستثمارات الأجنبية وجذبها.

٥- التوفيق المحاسبي بين المعايير المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية بالدول العربية:

في ظل انتشار معايير التقرير المالي وتبنيها على نطاق واسع على مستوى الدول، اتجهت العديد من الدول العربية ومنها دولة الكويت ودولة الامارات العربية ودولة قطر والمملكة العربية السعودية والتي قامت بالتحول نحو تطبيق المعايير الدولية منذ ٢٠١٧/١/١ بالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة أما باقى الشركات سوف تطبقها اعتباراً من ٢٠١٨/١/١ بينما تم تحديث المعايير الوطنية المعمول بها بجمهورية مصر العربية بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 243 عام 2006 ليتم إصدار المعايير المصرية المعدلة عام 2015 والمتوافقة مع المعايير الدولية بهدف توحيد السياسات والمعالجات المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية من أجل تحسين جودة القوائم والتقارير المالية وجعلها أكثر فهماً وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

القسم الثالث

الإطار العلمى لجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية فى ضوء التوفيق بين المعايير المحلية والدولية

فى ضوء ما سبق فإنه يمكن تناول جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء التوفيق بين المعايير المحلية ومعايير التقرير المالى الدولية بشئ من التوضيح وذلك من خلال النقاط التالية:

مفهوم جودة القوائم والتقارير المالية باستقراء الأدبيات العلمية فى مجال جودة القوائم والتقارير المالية فإنه لا يوجد مفهوم محدد لجودة القوائم المالية ويمكن توضيح أهم المفاهيم وذلك على النحو التالي:

تضمين القوائم والتقارير المالية لمعلومات محاسبية ملائمة بحيث تلبي احتياجات مختلف المستخدمين وتكون متاحة فى التوقيت المناسب (Dimitropoulos P. et al.2012).

كما عرفها آخر على أنها تضمين القوائم المالية معلومات محاسبية تساعد بالتنبؤ وقياس المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المنشأة وتلبي احتياجات المستثمرين من أجل ترشيد قراراتهم الاستثمارية وتقييم البدائل الاستثمارية المختلفة واختيار الأنسب من بينها(عصام سرور 2015).

كما تعني أن المعلومات المحاسبية الواردة بتلك القوائم تعبر بصدق عن المركز المالى ونتائج الأعمال وتعطي مؤشرات عن الأداء المالى والواقع الاقتصادى للمنشأة ومدى قدرتها على الاستمرار فى النشاط وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية (Young S. et al. 2015).

وأخيراً فإن جودة القوائم المالية تعني تمتع المعلومات المحاسبية الواردة بها مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والتعزيزية تتمثل فى الملاءمة والمصداقية والقابلية للمقارنة بما يلبي الاحتياجات المختلفة لكافة مستخدمي تلك

جودة الربح وجودة التقارير المالية

باستقراء الأدبيات المحاسبية يجد الباحث أن معظم الدراسات استخدمت مقاييس مرتبطة بجودة الربح لقياس جودة التقارير المالية، ومنها جودة الاستحقاقات والتي تتمثل في ذلك الجزء غير النقدي الذي يظهر بالقوائم المالية نتيجة تطبيق أساس الاستحقاق وتلعب الاستحقاقات دوراً مهماً في ضبط التدفقات النقدية بما يجعل الأرباح الظاهرة بقائمة الدخل تعكس أداء المنشأة بصورة أفضل (تامر عبدالمنعم 2016)، كما يمكن استخدام مقياس مدى استمرارية الأرباح الحالية في المستقبل حيث أن مفهوم جودة الأرباح يركز على استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الاستحقاقات (Chen et al. 2015)، كما يمكن استخدام مقياس القدرة التنبؤية للأرباح والتي تعنى قدرة الأرباح الحالية الظاهرة بقائمة الدخل على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، كما يمكن استخدام مقياس تمهيد الدخل والذي يهدف إلى الحفاظ على مستوى مستقر من الربح على مدار الفترات المالية المختلفة، وبالتالي فإن الأرباح المعلنة بالقوائم المالية لا تعكس الربح الحقيقي والأداء المالي الفعلي للمنشأة ولذلك فإن تلك الممارسة تؤدي إلى انخفاض جودة الربح وبناءً عليه انخفاض جودة التقارير المالية (محمد خلف 2013).

العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

في ضوء ما قام به الباحث لتحليل مفهوم جودة القوائم والتقارير المالية، فإنه يمكن تحديد مجموعة من المحددات التي تحكم جودة المعلومات المحاسبية، ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

القوائم مع ضمان عدم وجد أي تلاعبات بالقوائم يؤدي إلى تحريف البيانات وتضليل مستخدميها (مجدي مليجي 2014).

وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن القول بأن التوفيق يستهدف ضبط الممارسات المحاسبية بهدف تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية وإنتاج معلومات محاسبية تتسم بالملاءمة والمصداقية والوضوح وتلبي احتياجات مستخدمي تلك القوائم في التوقيت المناسب وبذلك تتحقق جودة المعلومات المحاسبية التي بدورها تؤدي إلى جودة القوائم والتقارير المالية. المفاهيم البديلة لجودة القوائم والتقارير المالية ويمكن للباحث تناول المفاهيم البديلة لجودة القوائم والتقارير المالية وذلك على النحو التالي:

جودة المحاسبة وجودة التقارير المالية

يرتبط مفهوم جودة المحاسبة أساساً بمهنة المحاسبة بداية من صياغة معايير المحاسبة والمراجعة ثم إعداد وعرض ومراجعة القوائم المالية، وبذلك فإن مفهوم جودة المحاسبة يشمل كل من جودة المحاسبة والمراجعة، ومع ذلك فإن جوهر جودة عملية المحاسبة يكمن في جودة التقارير المالية (مدثر ابوالخير 2007).

جودة معايير المحاسبة وجودة التقارير المالية

حددت هيئة تداول الأوراق المالية SEC الأمريكية شروطاً حتى يمكن الحكم على جودة معايير المحاسبة مثل وجود تنظيم جيد لجهة صياغة وإصدار المعايير وتوافر موارد بشرية فنية على مستوى عال وكذلك وجود أجهزة رقابية قوية تضمن التزام المنشآت بتلك المعايير، واعتبرت الهيئة أن الالتزام بتطبيق معايير محاسبية ذات جودة عالية ينتج عنه قوائم مالية ذات مستوى عال من الإفصاح والشفافية وتتسم بالمصداقية، إلا أنه يمكن القول بأن جودة معايير المحاسبة هي احد شروط جودة التقارير المالية.

العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية

م	العوامل	الأثر على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية
1	معايير المحاسبة	ثلاث شروط لضمان جودة معايير المحاسبة وهي وجود تنظيم جيد لجهة صياغة SEC حددت وإصدار المعايير وتوافر موارد بشرية فنية على مستوى عالٍ وكذلك وجود أجهزة رقابية قوية تضمن (التزام المنشآت بتلك المعايير) مدثر ابو الخير 2007
2	البيئة القانونية	يمكن أن تصنف البيئة القانونية إلى نوعين أولهما دول تتبع قواعد النظام العام حيث لا توجد قواعد قانونية تفصيلية تحكم ممارسة معينة وتأتيها دول تتبع قواعد النظام الخاص حيث يتم إصدار قواعد وقوانين تفصيلية تحكم كل ممارسة أو مهنة، وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تكون أعلى بالدول التي يسود فيها قواعد النظام العام لتنظيم مهنة (Ball et al. 2000) للمحاسبة والمراجعة
3	النظم المحاسبية	سارعت الدول لاجتماعات تغييرات جذرية على النظم المحاسبية لديها كى تتواءم مع متطلبات التوفيق مع المعايير الدولية وسمحت بفترة انتقالية لتوفيق أوضاعها، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن (Daske et al. 2007) الالتزام بتطبيق معايير التقرير المالى الدولية يؤثر على جودة القوائم والتقارير المالية
4	دوافع الإدارة	تقوم الإدارة بتقديم معلومات عن الربح المحاسبى الى المستثمرين بالشكل الذى يعطى انطباع ايجابى عن الأداء المالى للمنشأة وعلى الجانب الآخر فإنها سوف تكون حذرة عند الافصاح عن الأرباح المنخفضة، وقد أشارت إحدى الدراسات الى أن دوافع الإدارة وقت اعداد القوائم المالية سوف تؤثر (على جودة تلك القوائم) على الصياد 2014

القسم الرابع

أثر التوفيق بين المعايير المحلية والدولية على جودة المعلومات المحاسبية

في ضوء ما سبق تناوله بمتن البحث فإنه يمكن تناول أثر التوفيق بين المعايير المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية:

أثر التوفيق المحاسبى على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

أثر التوفيق بين المعايير المحلية والدولية على جذب الاستثمارات الأجنبية

يتوقف قرار الاستثمار على ما يتوافر من معلومات ملائمة لاختيار البديل الاستثماري الأنسب ومن ثم فإن تحسين جودة القوائم المالية يعد مطلباً ضرورياً من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال على المستوى الدولي واتجاه المنشآت إلى تكوين كتلت اقتصادي و ظهور الشركات الدولية ومن ثم أصبحت هناك حاجة ماسة للتوفيق مع المعايير الدولية من أجل تحسين جودة التقرير المالي وتوفير كافة المعلومات الملائمة لأغراض ترشيد القرارات الاستثمارية لمستخدمي تلك القوائم من المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

وقد أشارت إحدى الدراسات لأثر التوفيق مع المعايير الدولية على ترشيد القرارات الاستثمارية (جمال يوسف ٢٠١٤) وذلك على النحو التالي:

يساهم التوفيق مع المعايير الدولية في تحسين جودة التقرير المالي بما يسمح للمستثمرين اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة من خلال استخدام المعلومات الملائمة بالقوائم المالية. المساهمة في ضبط الممارسات وتخفيض احتمالات ممارسات إدارة الأرباح والتلاعب بالبيانات وتصبح مضللة وغير ملائمة لمستخدميها من المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

يساهم التوفيق في تخفيض احتمالات عدم تماثل المعلومات واعطاء انطباع ايجابي للمستثمرين حول مستقبل المنشأة ومدى قدرتها على الاستمرارية في النشاط.

يساهم التوفيق في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مما يمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة بناءً على ما توفره القوائم المالية من معلومات ملائمة.

أثر التوفيق مع المعايير الدولية على تحسين الأداء المالي وتنشيط الأوراق المالية بالبورصة

باستقراء الأدبيات المحاسبية في مجال أثر التوفيق المحاسبى على تنشيط الأوراق المالية المتداولة بالبورصة يجد الباحث أن العديد من تلك الدراسات (على الصياد 2013، ياسر الجرف 2012، مجدى ملىجى 2014، (Alghamdi) 2015 Chen 2014 قد أشارت إلى أن التوفيق مع المعايير الدولية يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي وتنشيط الأوراق المالية المتداولة بالبورصة، وقد توصلت تلك الدراسات إلى ذلك من خلال استخدام بعض المقاييس المحاسبية مثل السيولة والربحية والنمو ويعد ذلك نتيجة لجودة معايير المحاسبة وجودة عملية التقرير المالي التي تضمن توفير معلومات ملائمة وذات مستوى عال من الشفافية مما يساهم في دعم قدرة مستخدمي تلك المعلومات من المحللين الماليين في القيام بالتنبؤات المالية، وكذلك تقييم أداء المنشأة وسهولة التنبؤ بتدفقاتها المستقبلية وتسعير الأوراق المالية والتنبؤ بعوائدها المستقبلية وهذا كله يؤثر إيجابياً على أداء الأسواق المالية.

القسم الخامس

الدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة

يجب ربط الاطار النظري بالجانب العملى حتى تتحقق قيمة البحث العلمى ويكتمل موضوع البحث ويحقق أهدافه، ويتم ذلك من خلال التأكد من صحة ما تم التوصل إليه بالدراسة النظرية بالإضافة إلى اختبار فروض البحث وفى سبيل ذلك يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية وذلك من خلال تصميم وصياغة قائمة استقصاء لاستطلاع آراء وتوجهات عينة من المتخصصين فى موضوع البحث، وتحليل تلك الآراء للتوصل إلى مدى صحة فروض البحث.

عينة الدراسة:

قام الباحث بالتوصل إلى عينة الدراسة التى تم إجراء التحليل الإحصائى لآرائها كما يلى:

أولاً: تحديد حجم العينة

تم اختيار العينة بطريقة تحكيمية وفقاً لكل مجموعة من مجموعات مجتمع الدراسة كما يلى: أعضاء هيئة التدريس فى قسم المحاسبة ببعض كليات التجارة وقام الباحث باختيار عينة قوامها 70 مفردة من أعضاء هيئة التدريس فى تخصص المحاسبة والمراجعة ببعض كليات التجارة ما بين أستاذ وأستاذ مساعد ومدرس.

٢- مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة فى مصر

قام الباحث باختيار عينة قوامها 70 مفردة من المحاسبين والمراجعين القانونيين فى بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى (KPMG EY، PWC Deloitte).

ثانياً: تحديد نسبة الاستجابة وصلاحيه القوائم المستردة للتحليل الإحصائى

نسبة الاستجابة وصلاحيه القوائم المستردة للتحليل الإحصائى

نتائج التحليل الاحصائى للبيانات واختبار فروض الدراسة

التحليل الإحصائى لعناصر قائمة الإستقصاء درجة الثبات والصدق لقائمة الإستقصاء ككل (إختبار ألفا كرونباخ)

الثبات والصدق لقائمة الإستقصاء (إختبار ألفا كرونباخ)

قياس التباين (مدى الاتفاق والاختلاف) فى آراء

مجموعات العينة (إختبار ف - ANOVA TEST)

تشير معنوية إختبارف والتى تزيد عن (0.05).

لجميع العناصر إلى أنه لا يوجد إختلافات فى آراء

المستقصى منهم حسب المؤهل، وهناك إتفاق

بينهم على أن التوفيق المحاسبى بين المعايير

المحلية والدولية المرتبطة بتوحيد التقارير يؤدى

الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

التحليل الإحصائى للبيانات المرتبطة بالفرض

الأول وإختباره

التحليل الوصفى ونتائج صلاحية واعتمادية

العناصر التى تحدد أثر التوفيق بين المعايير

المحلية والمعايير الدولية على تعزيز الخصائص

النوعية للمعلومات المحاسبية

إختبار الفرض الأول

يستعرض الباحث هنا نتائج إختبار الفرض الأول

وتتمثل متغيرات هذا الفرض فى الآتى:

المتغير المستقل (X): التوفيق المحاسبى بين

المعايير المحلية والمعايير الدولية.

المتغير التابع (Y): تعزيز الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.

أ- تحليل الارتباط

نتائج علاقة الارتباط بين متغيرات الفرض الأول

مستوى المعنوية	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط (R)	المتغير المستقل
0.000**	0.748	0.865	التوفيق المحاسبي بين المعايير المحلية والمعايير الدولية

** تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية. ويخلص الباحث إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين التوفيق للمعايير المحلية والدولية وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وهو ما يدعم صحة الفرض الأول للدراسة.

ب- تحليل الإنحدار

نتائج تحليل الإنحدار لمتغيرات الفرض الأول

ويتضح من الجدول السابق النتائج التالية: تشير إشارة معاملات الارتباط (الموجبة) إلى وجود علاقة طردية (إيجابية) بين التوفيق للمعايير المحلية مع المعايير الدولية وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية. تشير قيمة معامل الارتباط الكلي (0.865) إلى قوة علاقة الارتباط الطردية بين التوفيق للمعايير المحلية مع المعايير الدولية وتعزيز الخصائص

قيم اختبار (ت)	معامل الإنحدار (B)	بيانات	
1.790	0.175	المقدار الثابت (B ₀)	
5.683	0.921	(X) التوفيق المحاسبي بين المعايير المحلية والمعايير الدولية	المتغير المستقل

يمكن صياغة نموذج كمي للإنحدار البسيط بين متغيرات الفرض الأول كما يلي :

$$Y = B_0 + B X$$

تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية = 0.175 + 0.921 التوفيق بين المعايير المحلية والدولية

ويخلص الباحث من نتائج تحليل الإنحدار للفرض الأول إلى وجود علاقة تأثير قوية بين التوفيق للمعايير المحلية والدولية وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية، وهو ما يدعم صحة الفرض الأول للدراسة.

ويخلص الباحث من نتائج تحليل الإنحدار للفرض الأول إلى وجود علاقة تأثير قوية بين التوفيق للمعايير المحلية والدولية وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية، وهو ما يدعم صحة الفرض الأول للدراسة.

الأهمية النسبية	الوزن النسبي	معنوية اختبار «ت»	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معنوية معامل الارتباط	معامل الاتساق الداخلي	العناصر التي تحدد أثر التوفيق على جذب الاستثمارات الأجنبية
3	74%	0.000**	1.173	3.70	0.000**	0820	يساهم التوفيق في توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية
5	72%	0.000**	1.237	3.62	0.000**	0.835	يساهم التوفيق في تخفيض احتمالات التلاعب بالبيانات وتضليل المستثمرين
4	74%	0.000**	1.057	3.70	0.000**	0.851	يساهم التوفيق في تخفيض احتمالات عدم تماثل المعلومات لدى المستثمرين
1	77%	0.000**	1.294	3.84	0.000**	0.863	يساعد التوفيق الشركات المحلية على الاندماج وتكوين كتلات مع شركات أجنبية
2	75%	0.000**	1.089	3.73	0.000**	0.856	يساهم التوفيق في جذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة مصداقية القوائم المالية
معامل ألفا كرونباخ للعناصر التي تحدد أثر التوفيق على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو 0.812							

إختبار الفرض الثانى

يستعرض الباحث هنا نتائج إختبار الفرض الثانى وتتمثل متغيرات هذا الفرض فى الآتى:
المتغير المستقل (X): التوفيق المحاسبى بين المعايير المحلية والمعايير الدولية.

المتغير التابع (Y): جذب الاستثمارات الأجنبية.
تحليل الإرتباط

نتائج علاقة الإرتباط بين متغيرات الفرض الثانى

مستوى الرعنوية	معامل التحديد (R ²)	معامل الإرتباط (R)	المتغير المستقل
0.000**	0.632	0.795	التوفيق المحاسبى بين المعايير المحلية والمعايير الدولية

٢- إختبار الفرض الثالث

يستعرض الباحث هنا نتائج إختبار الفرض الثالث والذى ينص على: « توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين توفيق المعايير المحلية مع المعايير الدولية وتنشيط الأوراق المالية المتداولة للشركات المقيدة بالبورصة.»
وتتمثل متغيرات هذا الفرض فى الآتى:
المتغير المستقل (X): التوفيق المحاسبى بين المعايير المحلية والمعايير الدولية.
المتغير التابع (Y): تنشيط الأوراق المالية المتداولة للشركات المقيدة بالبورصة.
ويخلص الباحث من نتائج تحليل الإرتباط للفرض الثالث إلى وجود علاقة إرتباط طردية قوية بين التوفيق للمعايير المحلية والدولية و تنشيط الأوراق المالية المتداولة للشركات المقيدة بالبورصة ، وهو مايدعم صحة الفرض الثالث للدراسة.
ويخلص الباحث من نتائج تحليل الإنحدار للفرض الثالث إلى وجود علاقة تأثير قوية للتوفيق المحاسبى بين المعايير المحلية والدولية على تنشيط الأوراق المالية المتداولة للشركات المقيدة بالبورصة ، وهو مايدعم صحة الفرض الثالث للدراسة.

تشير قيمة معامل الإرتباط الكلى (0.795) إلى قوة علاقة الإرتباط الطردية بين التوفيق المحاسبى للمعايير المحلية والدولية (كمتغير مستقل) وجذب الاستثمارات الأجنبية (كمتغير تابع).

ويخلص الباحث إلى وجود علاقة إرتباط طردية قوية بين التوفيق المحاسبى للمعايير المحلية والدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهو مايدعم صحة الفرض الثانى للدراسة.

ويخلص الباحث إلى وجود علاقة تأثير قوية للتوفيق المحاسبى بين المعايير المحلية والدولية على جذب الاستثمارات الأجنبية ، وهو مايدعم صحة الفرض الثانى للدراسة.

التحليل الإحصائى للبيانات المرتبطة بالفرض الثالث واختباره

التحليل الوصفى ونتائج صلاحية واعتمادية العناصر التى تحدد أثر توفيق المعايير المحلية مع المعايير الدولية على تنشيط الأوراق المالية المتداولة للشركات المقيدة بالبورصة

القسم السادس

النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

نتائج الدراسة:

برزت أهمية للتوفيق المحاسبي الدولي فى ضبط الممارسات المحاسبية بهدف تحسين جودة القوائم والتقارير المالية خاصة فى ظل تشابك العلاقات بين الأسواق المالية الدولية واعتماد تلك الأسواق بشكل أساسي على ما تقدمه تلك المنشآت من معلومات مالية بالقوائم المالية. يستهدف التوفيق تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية وإنتاج معلومات تتسم بالملاءمة والمصدقية بما يلبي احتياجات مستخدمي تلك القوائم فى التوقيت المناسب وبذلك تتحقق جودة المعلومات المحاسبية التي بدورها تؤدي إلى جودة القوائم والتقارير المالية. استخدمت الأدبيات المحاسبية العديد من المفاهيم للتعبير عن جودة القوائم والتقارير المالية ومنها جودة المحاسبة وجودة معايير المحاسبة وجودة الربح وعلى الرغم من اختلاف تلك المفاهيم إلا أنها تتفق فى أن جوهر جودة القوائم والتقارير يكمن فى إنتاج معلومات ملائمة وتتسم بالمصدقية ويمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة. لا تتوقف جودة المعلومات المحاسبية على جودة المعايير المطبقة إنما توجد محددات أخرى تتمثل فى البيئة القانونية والنظم المحاسبية الحالية ودوافع الإدارة. يساهم التوفيق فى تخفيض احتمالات عدم تماثل المعلومات واعطاء انطباع ايجابى للمستثمرين حول مستقبل المنشأة ومدى قدرتها على الاستمرارية فى النشاط. توجد علاقة تأثير قوية بين التوفيق للمعايير المحلية والدولية وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية، وهو ما يدعم صحة الفرض الأول للدراسة. توجد علاقة تأثير قوية للتوفيق المحاسبي بين

المعايير المحلية والدولية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يدعم صحة الفرض الثانى للدراسة. توجد علاقة تأثير قوية للتوفيق المحاسبي بين المعايير المحلية والدولية على تنشيط الأوراق المالية المتداولة للشركات المقيدة بالبورصة، وهو ما يدعم صحة الفرض الثالث للدراسة.

التوصيات

تفعيل دور المنظمات المهنية بالدول العربية للتأكد من مدى التزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية ومدى وجود معوقات تحول دون التطبيق الكامل والعمل على تذليل تلك المعوقات. يجب الربط بين التعليم الأكاديمي والممارسة العملية وضرورة إدراج معايير التقرير المالى الدولية ضمن مقررات الجامعات بالدول العربية بهدف مواكبة التطورات فى بيئة الأعمال الدولية وخلق جيل على معرفة ودراية بتلك المعايير. ضرورة اصدار النشرات والكتب والقيام بالدورات التدريبية وورش العمل التى تساعد المحاسبين ومراقبي الحسابات فى استيعاب وفهم وتطبيق معايير التقرير المالى فى ظل التوفيق بين المعايير المحلية ومعايير الدولية.

مجالات البحث المستقبلية

دراسة أثر التوفيق بين المعايير المحلية والدولية بالأسواق الناشئة على تطوير مخرجات النظم المحاسبية. دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير المحلية بالدول العربية والمعايير الدولية وأثر ذلك على تنشيط الأسواق المالية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

د. عصام محمد أحمد سرور، "إطار مقترح لتحسين جودة التقارير المالية المعدة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية: دراسة تحليلية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني، ٢٠١٥.

عصام محمد الطويل، «إطار مقترح لمعايير تقارير مالية تلائم التغيرات الحديثة في البيئة الفلسطينية لخدمة قرارات المستثمرين، دراسة تطبيقية على دولة فلسطين»، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2015.

على محمد أحمد الصياد، «دراسة معوقات التوافق بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير التقرير المالي الدولي IFRS - دراسة ميدانية»، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2014.

مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، «أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية»، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 2014.

محمد سامي خلف، «أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS وحماية المستثمر على جودة الأرباح في الأسواق الناشئة مع التطبيق على مصر»، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2013.

مدثر طه ابوالخير، «أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول»، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2007.

ميادة جعفر ناجي، «المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق - دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير»، مجلة

د. أمال محمد عوض، «تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية»، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الأول، العدد الأول، يونيو 2014.

د. تامر سعيد عبد المنعم، «قياس أثر تحديث معايير المحاسبة المصرية في عام 2015 في تحسين جودة القوائم المالية»، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2016.

د. جمال على محمد يوسف، «محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية»، بحث مقدم للمؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فبراير 2014.

حسين رحمن عزيز، «مدى توافق التقارير المالية للشركات العراقية مع متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير الدولية»، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2017.

ربيع سالم محمد شنتل، «المشكلات المحاسبية التي تواجه تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في ليبيا»، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2017.

د. سامي محمد أحمد غنيمي، «حتمية توافق المعايير المحاسبية ودورها في تطوير الأداء المحاسبي في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية»، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو 2015.

د. عادل عبدالفتاح الميهي، «قياس مستوى التجانس المحاسبي الدولي في التقارير المالية المنشورة: دراسة على المنطقة العربية»، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2012.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

Adebimpe O. Umoren, Ekwere Raymond Enang, "IFRS Adoption and Value Relevance of Financial Statements of Nigerian Listed Banks", International Journal of Finance and Accounting, Vol. 4, Iss.1, 2015.

Alghamid, S.A., "Relevance of International Financial Reporting Standards to Emerging Markets, Evidence from Saudi Arabia", Arab Journal of Administrative Sciences, Vol. 21, 2014.

Amelio S., "The Connection Between IAS/IFRS and Social Responsibility", Management dynamics in the knowledge Economy, Vol.4, No.1, March 2016.

Ashraf E. Elbakry, J.C., H. A. and Tamer Elshandidy, "Comparative Evidence on the value Relevance of IFRS Based Accounting Information in Germany and The UK", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 28, 2017.

Ball, R., S. Kothari and R. Robin, "The Effect of International Institutional Factors on Properties of Accounting Earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 29, 2000. pp1-52.

Callahan, C. R. Smith and A. Spencer, "The Valuation and Reliability Implications of Fin 46 for Synthetic Lease Liabilities", Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 32, 2013.

Cascino, S., and Gassen, J., "What Drives the Comparability Effect of Mandatory IFRS Adoption?", Review of Accounting Studies, Vol. 20, 2014.

Chen, L. H., N.G., J. and Tsang, A., "The Effect of Mandatory IFRS Adoption of International

المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، 2012.

ياسر أحمد السيد الجرف، «أهمية توافق معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية مع معايير المحاسبة الدولية - إطار مقترح»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد التاسع والأربعون، يوليو 2012.

Disclosure, Perceived. Corruption : Across Country Study”, The International Journal of Accounting, 2016.

Nobes C., “The Development of National and Translation Regulation on the Scop of Consolidation”, Journal of Accounting, Auditing and Accountability, Vol. 27, No.6, 2014.

Shigufta H.U., “Cost – Benefit Analysis of IFRS Adoption : Developed and Emerging Countries”, Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 14, Iss. 2, 2016.

Young, S. and Zeng Y., “Accounting Comparability and The Accuracy of Peer-based Valuation Models”, The Accounting Review, Vol. 90, Iss. 6, 2015.

Cross-Listing”, The Accounting Review, Vol. 90, Iss.4, 2015.

Daske,H,R.Verdi,“Adoption alabel: Heterogeneity in the Economic Consequences of IFRS Adoption” working paper,2007.

Dimitropoulos, P.E., Asteriou, D., Sinopoulos, P.E., “Euro Adoption and the Quality of Accounting Information”, Managerial Auditing Journal, Vol. 27, No.3, 2012.

Emmanuel T., Xi Li and Lakshmanan S., “A review of the IFRS Adoption Literature”, Review of Accounting Studies, May 2016.

Fang M. and Zhang B., “Foreign Institution Ownership and Global Convergence of Financial Reporting Practices”, Journal of Accounting Research, Vol. 53, No.3, 2015.

Florou, A., Kosi, U., “Does Mandatory IFRS Adoption Facilitate Debt Financing?” Review of Accounting Studies, Vol. 20, 2015.

Khaldoon Al – Htaybat, “IFRS Adoption in Emerging Markets : The Case of Jordan”, Australian Accounting Review, No. 55, Vol. 55, Iso.0, 2017.

Khaled Samaha and Hichem Khlif, “Adoption of and Compliance with IFRS in Developing Contries”, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol.6, No.1, 2016.

Kingsley O. D.A., K.M. and Christian A., “Compliance with International Financial Reporting Standards : The Case of Listed Firms in Ghana”, Journal of Reporting and Accounting, Vol. 14, Iss. 1, 2016.

Mohammed Nural Houqe and Reza M. Monem, “IFRS Adoption Extent of

AL-MEHANEYA

المهنية

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المبتدئين المبتدئين

معاً نحو الريادة

2 0 2 0